

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم الحقوق

جرائم الإضرار بمصالح المستهلك

-دراسة مقارنة-

مذكرة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في القانون

تخصص: قانون أعمال

إشراف الدكتور:

بوفليح سالم

إعداد الطالب: (ة)

قني سعدية

أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور: عزري الزين	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	رئيسا
الدكتور: بوفليح سالم	أستاذ محاضر	جامعة مسيلة	مشرفا ومقررا
الدكتور: شيتور جلول	أستاذ محاضر	جامعة بسكرة	ممتحنا
الدكتورة: لشهب حورية	أستاذة محاضرة	جامعة بسكرة	ممتحنة

السنة الجامعية: 2008-2009

ملخص

إن الدول سعت جاهدة إلى مكافحة جرائم الإضرار بمصالح المستهلك، وقد اتضح ذلك جليا من خلال سلسلة الإصلاحات والتعديلات التي مسّت بعض قوانينها إن لم نقل جلّها أو بإصدار تشريعات جديدة لم تكن موجودة من قبل كما هو الشأن في التشريع الجزائري وكذا المصري فبالرغم من اختلاف الدول في معالجتها لهذه الجرائم، سواء كان ذلك من حيث التطور والرقى الذي وصلت إليه كما هو حال الدول الصناعية الكبرى، ممثلة في الأنظمة اللاتينية وكذا الأنجلو ساكسونية، بحيث نستطيع القول بأن التجارب التي مرّت بها جعلتها أكثر حكمة وتفنن لانتشار هذا النوع من الجرائم نظرا لما تحمله من مخاطر على الاقتصاد من جهة والمستهلك من جهة أخرى، فعملت على إنشاء أجهزة رسمية وكذا غير رسمية مثل جمعيات حماية المستهلك التي كان لها تأثير جد فعال وإيجابي في التصدي لهذا النوع من الجرائم ، أو التحول من نظام اقتصادي اشتراكي إلى نظام اقتصادي رأسمالي كما هو شأن الدول السائرة في طريق النمو والتي أخذنا منها نمودجين في دراستنا وهما التشريع الجزائري والمصري ، ورأينا رغم قلة تجاربهما في مكافحة هذا النوع من الجرائم، إلا أنها حاولت إرساء ترسانة قانونية هائلة وأجهزة تعمل على تنفيذ القوانين في مجال مكافحة هذه الجرائم متبعة بذلك الدول المتطورة.

كما لا ننسى دور الشريعة الإسلامية البارز في مجال مكافحتها لهذه الجرائم والتنبيه إلى خطورتها ، وقد اتضح ذلك من خلال ما ورد في كتاب الله العزيز وكذا السنة والنظام العقابي الصارم الذي يطال مرتكبها سواء كان هذا العقاب دنيوي أو أخروي وبذلك حققت حماية كافية وفعالة للمستهلك ونظام رقابي صارم من خلال وجود جهاز مهم ألا وهو جهاز الحسبة.

وحرى بنا أن ننوه إلى دور الجهود الدولية وسعيها إلى مكافحة هذه الجرائم وتحقيق حماية للمستهلك من خلال جهود المنظمات الدولية و كذا إبرام الاتفاقيات في مجال حماية المستهلك و مكافحة الجرائم الماسة به و إن كان ذلك مازال لا يرقى إلى المستوى المطلوب.

وهكذا وإن كنا تطرقنا إلى بعض من هذه الجرائم فإن هناك جرائم أخرى عدة نذكر منها خاصة الجرائم الإلكترونية الماسة بالمستهلك وبعض من الجرائم التقليدية التي تحتاج إلى دراسات وافية مثل: جرائم الائتمان الاستهلاكي والجرائم الماسة بسلامة المنتجات وهذا في قوانيننا ومؤلفاتنا.

RESUME

Les pays ont essayé de combattre les crimes qui touchent les intérêts du consommateur ceci se voit clairement à travers les restaurations et les ajustements. Toutes les lois ont échouées alors les pays ont décidé de créer de nouvelles législations inexistantes avant parues nouvellement en Algérie et en Egypte.

Les pays développées, industrialisés sont arrivés à une évolution extrême. Les pays anglo-saxons sont passées par des expériences qui leur ont donné plus de professionnalisme et plus d'éveil mais plus de crimes de fraudes qui détruisent l'économie et l'intérêt du consommateur.

Les pays ont crée des institutions et des associations qui défendent le consommateur. Ces associations ont un rôle important face aux fraudeuses.

Le changement d'une économie socialiste à une économie capitaliste, ceci est appliqué dans les pays en voie de développement.

L'expérience en Algérie et en Egypte on voit l'apparition de marchandises qui menacent la vie et la santé des consommateurs.

Ces pays ont crée des instructions pour arrêter ces crimes et l'application de lois pour défendre le consommateur.

Dans tous les pays on essaye de mettre fin à ces crimes contre le consommateur par des moyens administratifs et protection des consommateurs.

La loi islamique agit sur l'évolution de ces crimes et les arrête. Ces lois sacrées agissent directement par des punitions rapides et d'autres à long terme
Nous citons quelques unes de ces crimes:

- la contre-façon un produit porte le nom d'un produit labellisé et qui n'accomplit pas les conditions.
- Le piratage au niveau des productions électroniques via Internet qui le fraudeur ne sera jamais identifié.

فهرس الموضوعات

الصفحة

المحتويات

الإهداء

الشكر والتقدير

مقدمة

الفصل الأول: الأحكام الموضوعية بجرائم الإضرار بمصالح المستهلك

3	المبحث الأول: جرائم الاعتداء على وفرة السلع والخدمات.....
3	المطلب الأول: جريمة الامتناع عن مزاولة النشاط.....
3	الفرع الأول: مفهوم جريمة الامتناع عن مزاولة النشاط.....
3	الفرع الثاني: جريمة الامتناع عن مزاولة النشاط في التشريع الجزائري
4	الفقرة الأولى: الركن المادي
6	الفقرة الثانية: الركن المعنوي.....
6	الفقرة الثالثة: الجزاء.....
6	الفرع الثالث: جريمة الامتناع عن مزاولة النشاط في التشريع المقارن
6	الفقرة الأولى: الركن المادي.....
7	الفقرة الثانية: الركن المعنوي.....
8	الفقرة الثالثة: الجزاء.....
9	المطلب الثاني: جريمة الاحتكار.....
9	الفرع الأول: ماهية جريمة الاحتكار.....
12	الفرع الثاني: جريمة الاحتكار في التشريع الجزائري.....
13	الفقرة الأولى: أركان جريمة الاحتكار.....
18	الفقرة الثانية: جزاء جريمة الاحتكار.....
18	الفرع الثالث: جريمة الاحتكار في التشريع المقارن.....
19	الفقرة الأولى: التشريع المصري.....
20	الفقرة الثانية: التشريع الفرنسي.....
22	الفقرة الثالثة: التشريع الأمريكي.....

30	المطلب الثالث: موقف الشريعة الإسلامية
30	الفرع الأول: مفهوم الاحتكار
31	الفرع الثاني: شروط الاحتكار
32	الفرع الثالث: الحكم التكليفي للاحتكار
35	المبحث الثاني: جرائم الاعتداء على تداول المنتوجات
35	المطلب الأول: جرائم التهريب الجمركي
35	الفرع الأول: ماهية جرائم التهريب
35	الفقرة الأولى: تعريف التهريب
36	الفقرة الثانية: أنواع التهريب الجمركي
37	الفقرة الثالثة: نطاق جريمة التهريب الجمركي
37	الفرع الثاني: جرائم التهريب الجمركي في التشريع الجزائري
38	الفقرة الأولى: أركان جرائم التهريب الجمركي
42	الفقرة الثانية: جزاء جرائم التهريب الجمركي
45	الفرع الثالث: جرائم التهريب في التشريع المقارن
45	الفقرة الأولى: الركن المادي
46	الفقرة الثانية: الركن المعنوي
46	الفقرة الثالثة: العقوبة
47	المطلب الثاني: جرائم الاستيراد والتصدير
47	الفرع الأول: مفهوم جرائم الاستيراد والتصدير
48	الفرع الثاني: جرائم الاستيراد والتصدير في التشريع الجزائري
48	الفقرة الأولى: جريمة الاستيراد والتصدير بدون تصريح
51	الفقرة الثانية: جريمة الاستيراد والتصدير بتصريح مزور
53	المبحث الثالث: جرائم الاعتداء على توزيع السلع والخدمات
53	المطلب الأول: جرائم الأسعار
54	الفرع الأول: ماهية جرائم الأسعار
54	الفقرة الأولى: التطور التاريخي لجرائم الأسعار
56	الفقرة الثانية: تحديد مفهوم السعر
57	الفرع الثاني: جرائم الأسعار في التشريع الجزائري
57	الفقرة الأولى: جريمة عدم الإعلان عن الأسعار
59	الفقرة الثانية: جريمة الامتناع عن البيع

61	الفقرة الثالثة: جريمة الأسعار غير المشروعة.
61	الفرع الثالث: جرائم الأسعار في التشريع المقارن
61	الفقرة الأولى: التشريع المصري
68	الفقرة الثانية: التشريع الفرنسي
71	المطلب الثاني: جريمة الفوترة
71	الفرع الأول: مفهوم الفوترة
72	الفرع الثاني: جريمة الفوترة في التشريع الجزائري
72	الفقرة الأولى: جريمة عدم الفوترة
73	الفقرة الثانية: جريمة تحرير فاتورة غير مطابقة
73	الفرع الثالث: جريمة الفوترة في التشريع المقارن
75	المطلب الثالث: موقف الشريعة الإسلامية
75	الفقرة الأولى: حكم التسعير في الشريعة الإسلامية
76	الفقرة الثانية: عقوبة مخالفة نظام التسعير
77	المبحث الرابع: جرائم الاعتداء على ثقة المستهلك
77	المطلب الأول: جرائم الغش
77	الفرع الأول: ماهية جرائم الغش
78	الفرع الثاني: جرائم الغش في التشريع الجزائري
78	الفقرة الأولى: جريمة الخداع
82	الفقرة الثانية: جريمة الغش
88	الفرع الثالث: جرائم الغش في التشريع المقارن
88	الفقرة الأولى: جريمة الخداع
93	الفقرة الثانية: جرائم الغش
132	المطلب الثاني: جريمة الإعلان غير الشرعي
132	الفرع الأول: ماهية الإعلان
144	الفقرة الأولى: التطور التاريخي للإعلان
138	الفرع الثاني: جريمة الإعلان غير الشرعي في التشريع الجزائري
142	الفرع الثالث: جريمة الإعلان غير الشرعي في التشريع الفرنسي
		الفصل الثاني: آليات مكافحة جرائم الإضرار بمصالح المستهلك
153	المبحث الثاني: ماهية الأجهزة الرقابية
153	المطلب الأول: تحديد مفهوم الرقابة

153 الفرع الأول: تحديد معنى الرقابة
153 الفرع الثاني: خصائص الرقابة
154 الفرع الثالث: أنواع الرقابة
156 المطلب الثاني: تحديد مفهوم الآليات الرقابية
157 الفرع الأول: تعريف الأجهزة الرقابية
157 الفرع الثاني: دوافع إنشاء الأجهزة الرقابية
158 الفرع الثالث: نطاق ممارسة أجهزة الدولة للرقابة
159 المبحث الثالث: الآليات الرسمية
159 المطلب الأول: الأجهزة الرسمية في التشريع الجزائري
159 الفرع الأول: الأجهزة الاستشارية
159 الفقرة الأولى: الأجهزة الاستشارية القانونية
163 الفقرة الثانية: الأجهزة الاستشارية التقنية
170 الفقرة الثالثة: أجهزة رقابية أخرى
171 الفرع الثاني: الأجهزة الإدارية
171 الفقرة الأولى: كيفية توزيع الأجهزة الإدارية
191 الفقرة الثانية: الإجراءات المتخذة من قبل الأجهزة الإدارية
203 الفرع الثالث: الأجهزة القضائية
204 الفقرة الأولى: المتابعة القضائية للمحترف عند المساس بالمستهلك
208 الفقرة الثانية: مميزات القمع أمام الجهات القضائية عند المساس بالمستهلك
215 المطلب الثاني: الأجهزة الرسمية في التشريع المقارن
215 الفرع الأول: التشريع المصري
215 الفقرة الأولى: الأجهزة الإدارية
224 الفقرة الثانية: الهيئة القضائية
230 الفرع الثاني: الأنظمة اللاتينية
249 الفقرة الأولى: التشريع الفرنسي
242 الفقرة الثانية: التشريع الألماني
243 الفرع الثالث: الأنظمة الأنجلو ساكسونية
263 الفقرة الأولى: الولايات المتحدة الأمريكية
244 الفقرة الثانية: بريطانيا
245 المطلب الثالث: الشريعة الإسلامية

246	الفقرة الأولى: مفهوم الحسبة
247	الفقرة الثانية: أهمية ولاية الحسبة
247	الفقرة الثالثة: وظائف جهاز الحسبة
250	المبحث الثالث: الأجهزة غير الرسمية
250	المطلب الأول: الأجهزة غير الرسمية في التشريع الجزائري
251	الفرع الأول: جمعيات حماية المستهلك
251	الفقرة الأولى: ماهية جمعيات حماية المستهلك
253	الفقرة الثانية: الإجراءات المتخذة من قبل جمعيات حماية المستهلك
259	الفرع الثاني: مشاركة المجتمع المدني
260	المطلب الثاني: الأجهزة غير الرسمية في التشريع المقارن
260	الفرع الأول: التشريع المصري
261	الفرع الثاني: الأنظمة اللاتينية
265	الفرع الثالث: الأنظمة الأنجلو ساكسونية
268	المطلب الثالث: الأجهزة غير الرسمية في الشريعة الإسلامية
271	المبحث الرابع: الجهود الدولية
271	المطلب الأول: المنظمات الاقتصادية
272	الفرع الأول: المنظمات الاقتصادية الدولية الحكومية
272	الفقرة الأولى: المنظمات التابعة للأمم المتحدة
272	الفقرة الثانية: المنظمة الدولية للمستهلك
273	الفقرة الثالثة: المنظمة العالمية للجمارك
274	الفقرة الرابعة: المنظمات الدولية للتقييس
274	الفقرة الخامسة: المنظمة العالمية للتجارة
277	الفرع الثاني: المنظمات الاقتصادية الدولية غير الحكومية
277	الفقرة الأولى: التعاون الدولي الخاص في مجال الإنتاج
277	الفقرة الثانية: التعاون الدولي الخاص في مجال الاستهلاك
278	المطلب الثاني: الاتفاقات الدولية
278	الفرع الأول: الاتفاقات التابعة للمنظمة العالمية للجمارك
278	الفرع الثاني اتفاقية فيينا
279	الفرع الثالث: اتفاقية الاتحاد الأوروبي
281	المطلب الثالث: الإعلانات الدولية

281 الفرع الأول: الإعلان العالمي لحقوق المستهلك
281 الفرع الثاني: إعلان الأمم المتحدة الخاص بحماية المستهلك
282 الفرع الثالث: الإعلان الأوربي لحماية المستهلك 1973
284 الخاتمة
288 قائمة المراجع
301 فهرس الموضوعات